6.9 مليارات إجمالي الأصول .. و7 % زيادة بحقوق المساهمين إلى 723 مليوناً

35.8 مليون دينار أرباح «الخليج» في النصف الأول بنمو قدره 18%

رئيس مجلس إدارة بنك الخليج جاسم مصطفى بودي

بنك الخليج أعلن عن نتائجه المالية للنصف الأول من العام 2023

بودي : فخورون بالإنجازات الكبيرة والأداء المالي المتميز ونركز على تقديم خدمات استثنائية وطرح منتجات وخدمات مبتكرة

البنك يواصل التزامه بتنفيذ رؤية طويلة الأمد هدفها تحقيق النمو المستدام لجميع الأطراف

تطبيق المرحلة الأولى لنظام العمليات المصرفية الأساسية الجديد يؤكد التزامنا بالتحول الرقمي

أعلن بنك الخليج عن نتائجه المالية للنصف الأول من العام المنتهي في 30 يونيو 2023، مسجلا صافي ربح بلغ 35.8 مليون دينار، بزيادة بمقدار 5.6 ملايين دينار، أو 18 % مقابل صافي ربح بلغ 30.3 مليون دينار في النصف الأول من 2022.

وتعزى الزيادة في صافي ربح البنك بشكل أساسي إلى الزيادة في صافي إيرادات الفوائد بـ 6 ملايين دينار للنصف الأول من 2023، ونتيجة لذلك، نمت الإيرادات التشغيلية بنسبة 8 % وما قيمته 6.9 ملايين دينار، لتصل إلى 92.3 مليون دينار، كما نمت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 12 % لتصل إلى 49.3 مليون دينار عن نفس الفترة.

وبالتالي، تحسن العائد على الأصول للبنك من 0.9 % في النصف الأول من عام 2022، ليصل إلى 1.1 % في النصف الأول من عام 2023، كما شهد العائد على حقوق المساهمين نموا من 9.1 % إلى 10.1 %.

وفي الربع الثاني من عام 2023، حقق البنك صافي ربح بلغ 18.5 مليون دينار، بزيادة 22 % عن الربع الثاني من 2022، فيما بلغت الإيرادات التشغيلية 45.9 مليون دينار للربع الثاني من العام 2023، بزيادة قدرها 5 % مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، كما بلغت الأرباح التشغيلية 24.3 مليون دينار، بزيادة قدرها 9 % عن نفس الفترة من العام الماضي.

المؤشرات المالية

وفيما يتعلق بجودة الأصول، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.0 % كما في 30 يونيو 2023، بنفس نسبة العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، لايزال البنك يتمتع بنسبة تغطية كبيرة للقروض غير المنتظمة تبلغ 546 % بما في ذلك إجمالي المخصصات والضمانات.

وبلغ إجمالي المخصصات الائتمانية 307 ملايين دينار كما في 30 يونيو 2023، بينما بلغت متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (أي الخسائر الائتمانية المتوقعة) 185 مليون دينار، ولذلك فإن البنك يتمتع بمستويات عالية جدا من المخصصات الإضافية بلغت 122 مليون دينار، مما يفوق بشكل كبير المتطلبات المحاسبية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

ومقارنة بالنصف الأول من عام 2022، فقد ارتفع إجمالي الموجودات بواقع 1 % إلى 6.9 مليارات دينار، في حين بلغت القروض والسلف المقدمة إلى العملاء 5.2 مليارات دينار، وازدادت حقوق المساهمين بنسبة 7 % لتصل إلى 723 مليون دينار وبلغ إجمالي الودائع 5.2 مليارات دينار.

وبلغت نسب الشريحة الأولى من رأس المال الرقابية للبنك ما نسبته 13.9 % كما في 30 يونيو 2023، أي أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغ 12 %، كما بلغ معدل كفاية رأس المال 16.1 % أي أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغ 14 %.

التحول الرقمي

وتعليقا على النتائج المالية للنصف الأول من عام 2023، قال رئيس مجلس إدارة بنك الخليج جاسم مصطفى بودي: «فخورون بالإنجازات الملحوظة والأداء المالي المتميز الذي حققه بنك الخليج خلال النصف الأول من عام 2023، كما نركز على تقديم خدمات استثنائية وطرح منتجات مبتكرة، والأولوية لرضا العملاء بهدف تلبية احتياجاتهم المتغيرة».

أضاف بودي: «من الإنجازات المهمة التي حققها بنك الخليج خلال النصف الأول من 2023 هو تطبيق المرحلة الأولى لنظام العمليات المصرفية الأساسية الجديد الذي يمثل قفزة نوعية في رحلته نحو التحول الرقمي، وسيساهم هذا النظام في تعزيز كفاءة البنك، وتقديم خدمات مميزة للعملاء ومنحهم تجربة مصرفية سلسة واستثنائية، مما يؤكد على التزام بنك الخليج بتطبيق أحدث التقنيات لتقديم خدمة أفضل لعملائه».

ومن خلال تطبيق نظام العمليات المصرفية الأساسية، فقد أظهر بنك الخليج التزامه وقدرته على التكيف والابتكار والبقاء في الصدارة في قطاع تنافسي إلى حد كبير، كما سيساعد على تعزيز مكانته كشريك مالي موثوق به.

نمو مستدام

وتعليقا على إطلاق المرحلة الأولى من نظام العمليات المصرفية الجديد، قال بودي: «إن تطبيق المرحلة الأولى من نظام العمليات المصرفية الأساسية الجديد ما هو إلا تأكيد على التزامنا الراسخ بمبادرات التحول الرقمي والابتكار.

نحن على ثقة بأن هذه المرحلة الإستراتيجية المهمة سوف تساهم بشكل كبير في تعزيز قدرتنا على تقديم تجارب مصرفية فريدة من نوعها لعملائنا. وبفضل رؤية بنك الخليج الواضحة وإستراتيجياته الاستثنائية، فإننا على أتم الاستعداد لتحقيق النجاح المستمر والنمو المستدام».

زيادة الجائزة الكبرى لحساب الدانة إلى مليوني دينار

وفي إطار التزامه بمكافأة العملاء، أعلن بنك الخليج عن رفع قيمة الجائزة السنوية الكبرى لحساب الدانة من 1.5 مليون دينار إلى مليوني دينار احتفالا بمرور 25 عاما على إطلاق حساب الدانة، لتصبح بذلك أكبر جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي في العالم.

تمكين الشباب

يسعد بنك الخليج باستكمال النسخة الثانية من مسابقة داتاثون البيانات، وهي مسابقة لتمكين المواهب الشابة وتنمية مهاراتهم في مجال تحليل البيانات، والتصوير البياني، وأدوات وتقنيات التحليلات الرقمية.

وتهدف هذه المبادرة إلى جذب وتطوير الشباب وتزويدهم بالتوجيهات والإرشادات القيمة في هذا المجال. ويساهم بنك الخليج، من خلال رعاية المواهب الشابة، في تطوير مجتمع تحليل البيانات وتعزيز الأفكار الابتكارية لدى الأجيال القادمة.

وتتويجا لهذا الالتزام، حصل بنك الخليج خلال القمة الثامنة عشرة لجوائز Finnovex في قطر لعام 2023 على جائزة التميز المرموقة في ابتكار البيانات، تقديرا لتميزه في دعم التحول الرقمي وخلق فرص جديدة في القطاع المصرفي.

وقال جاسم مصطفى بودي إن بنك الخليج يواصل التزامه برؤية طويلة الأمد في تحقيق النمو المستدام لمختلف الأطراف من مساهمين وعملاء، وانه يتطلع بتفاؤل للنصف الثاني من عام 2023 مستفيدين من النجاحات التي حققناها في النصف الأول ومواصلة تعزيز مكانتنا كمؤسسة مالية رائدة في الكويت.

أضاف: «بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى مساهمي البنك على ثقتهم المستمرة، وكذلك إلى موظفينا على التزامهم وتفانيهم، كما أود أن أتوجه بالشكر إلى بنك الكويت المركزي على دعمه المتواصل، وأخيرا، أتوجه بالشكر إلى عملائنا الكرام على ولائهم لنا مكررا التزامنا بتقديم أفضل تجربة مصرفية لهم».

تصنيفات مرموقة تعكس الجدارة الائتمانية للبنك

لايزال بنك الخليج يحظى بتصنيفات مرموقة على المستوى الدولي في كل من جدارته الائتمانية وقوته المالية، وخلال النصف الأول من عام 2023، قامت وكالة كابيتال إنتليجنس بتثبيت تصنيف العملات الأجنبية للبنك على المدى الطويل في المرتبة «A+» مع نظرة مستقبلية «مستقرة». وفي الوقت نفسه، صنفت الوكالة السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون دينار في المرتبة «BBB+» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، أما وكالة فيتش للتصنيف الائتماني فقد قامت بتصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل للبنك في المرتبة «A» مع نظرة مستقبلية «مستقرة».

في حين صنفت وكالة موديز لخدمات المستثمرين ودائع بنك الخليج على المدى الطويل في المرتبة «A3» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، وتعكس هذه التصنيفات الأداء المالي الاستثنائي لبنك الخليج وإدارته الحصيفة وقدرته على التقدم بثبات ونجاح في القطاع المصرفي.

أرقام تؤكد التميز

* 8 % نمو الإيرادات التشغيلية بالنصف الأول إلى 92.3 مليون دينار.
* 49.3 مليون دينار الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنمو 12%.
* 1.1 % نسبة العائد على الأصول.. و10.1 % العائد على حقوق المساهمين.
* 1 % نسبة القروض غير المنتظمة بنهاية النصف الأول.. و546 % تغطيتها.
* 13.9 % نسب الشريحة الأولى لرأس المال.. و16.1 % نسبة كفاية رأس المال.

بعد 30 عاماً قضاها على رأس السلطة النقدية

رياض سلامة يغادر «مصرف لبنان» المركزي بليرة منهارة واقتصاد ممزق

بعد 30 عاماً قضاها على رأس السلطة النقدية، غادر حاكم "مصرف لبنان" المركزي رياض سلامة مكتبه قبل انتهاء ولايته اليوم الاثنين، بليرة منهارة يقول إنه سعى جاهداً للحفاظ على استقرارها، وباقتصاد ممزّق الأشلاء بفعل صراعات سياسية وعقود من الفساد وسوء الإدارة.

سلامة يترك منصبه الذي شغله لمدة 30 عاماً يوم الاثنين، بعد أن حظي بالاهتمام بصفته ساحراً مالياً، تلطّخ إرثه بالانهيار المدمر للقطاع المصرفي اللبناني واتهامات بالفساد في الداخل وفي الخارج.

ويُنظر إلى سلامة على نطاق واسع على أنه الدعامة الأساسية للنظام المالي حتى انهياره في عام 2019، ورأى أن مكانته تنهار، إذ أدى الانهيار إلى إفقار العديد من اللبنانيين وتجميد ودائع معظم المدخرين في القطاع المصرفي المترامي الأطراف.

وشوهت صورته أكثر عندما بدأت دولة أوروبية واحدة تلو الأخرى في التحقيق فيما إذا كان قد أساء استخدام سلطاته لاختلاس ثروة من المال العام اللبناني. وهو نفى ارتكاب أي مخالفات وقال لـ"رويترز" قبل أيام من مغادرته إنه "عمل وفقاً للقانون واحترم الحقوق القانونية للآخرين" خلال فترة عمله.

في مايو الماضي، أصدرت السلطات الفرنسية والألمانية أوامر بالقبض عليه. أعلنت نشرات الإنتربول الحمراء أنه مطلوب من كلا البلدين. ويستشهد القانون الصادر بناء على طلب فرنسا بتهم من بينها غسيل أموال منظم. يستشهد الإصدار الصادر بناء على طلب ألمانيا أيضاً بتهمة غسل الأموال.

جاء الانهيار في لبنان بعد عقود من الفساد والإنفاق الحكومي المفرط من قبل الفصائل التي تسيطر على الحكومة. ويحمّل كثير من اللبنانيين سلامة وتلك الفصائل مسؤولية الانهيار الذي أدى إلى انخفاض قيمة العملة بنسبة 98%.

ودافع سلامة عن فترة عمله في مقابلة يوم الأربعاء، وقال إنه أصبح كبش فداء للانهيار، مؤكداً أن الحكومة – وليس البنك المركزي – هي المسؤولة عن إنفاق الأموال العامة. وقال سلامة البالغ من العمر 73 عاماً لقناة "إل بي سي أي" LBCI: "سأقلب صفحة من حياتي".

وشهدت الأشهر الأخيرة له في المنصب دعوة بعض المسؤولين له إلى الاستقالة، بينما التزم آخرون الصمت. ورداً على سؤال حول ما إذا كان السياسيون اللبنانيون قد غسلوا أيديهم منه، قال سلامة للمحطة التلفزيونية: "منذ وقت طويل".

البنك المركزي "ممزّق"

لقد كان سلامة بمثابة انعكاس دراماتيكي لرجل كان ينظر إليه في السابق على أنه رئيس محتمل. فبعد توليه رئاسة البنك المركزي، بنى سلامة سمعة طيبة كمسؤول مختص في النظام المالي.

وهذه الصورة تميزه عن السياسيين الحاكمين، وكثير منهم قادة مليشيات من الحرب الأهلية اللبنانية –1975 1990، على الرغم من أنه كان يتمتع بدعم رفيع المستوى منهم.

كما كان سلامة على الدوام مشاركاً منتظماً في المؤتمرات المالية الجذابة، وتمتع بجوائز مصرفية، ومارس سلطات واسعة كمحافظ.

والنظام المالي الذي أشرف عليه أتاح للكثير من اللبنانيين مستوى معيشياً يتعارض مع اقتصادهم غير المنتج. وتمتع المدخرون بأسعار فائدة عالية تمكنوا من تحويل جنيهاتهم إلى دولارات بسعر صرف ثابت حافظ عليه سلامة منذ عام 1997 حتى الانهيار، قبل أن ينهار الهيكل وتُحجز أموال المودعين في خزائن المصارف بحيث لا يمكنهم السحب منها إلا بمبالغ ضئيلة وقيود مشددة للغاية.

كانت ثقة المودعين مدعومة بسلوكه الهادئ وشعاره بأن عملتهم كانت في حالة جيدة، وكذلك لبنان الذي اجتاز الأزمة المالية العالمية في عام 2008. لكن المالية العامة بدأت تتعثر مع تباطؤ التحويلات بالدولار، مما فرض ضغوطاً متزايدة على نظام يتطلب تدفقات مستمرة من العملة الصعبة لمواصلة استمراره.

وأبقى سلامة النظام قائماً في عام 2016 من خلال سرقة الدولارات من البنوك المحلية بأسعار فائدة مرتفعة. ووصف النقاد هذا بأنه "مخطط بونزي" لأنه يعتمد على الاقتراض الجديد لسداد الديون القائمة.

ولطالما قال البنك المركزي إن العمليات كانت قانونية. في مقابلة يوم الأربعاء، فيما رفض سلامة فكرة أن "مصرف لبنان" يدير "مخطط بونزي".

ومع نضوب الدولار، تم تجميد وصول معظم المدخرين إلى ودائعهم بالعملات الأجنبية، أو أجبروا على إجراء عمليات سحب بالعملة المحلية بأسعار الصرف التي قضت على معظم قيمتها.

في السياق، قال ناصر السعيدي، وزير الاقتصاد السابق ونائب محافظ البنك المركزي، "إنه يترك وراءه مؤسسة محطمة سيتعين إعادة هيكلتها في ظل خسائر بنحو 76 مليار دولار في مصرف لبنان".

وقال سلامة، مدافعاً عن سجله يوم الأربعاء، إن البنك المركزي ساهم في "إرساء الاستقرار الاقتصادي والتنمية" خلال 27 عاماً من ولايته.

وتعكس الكتابة على الجدران التي تحمي المقر الرئيسي لمصرف لبنان غضب الكثيرين تجاه سلامة.

وتركز تحقيقات الفساد حول العمولات التي فرضها البنك المركزي على البنوك مقابل شراء الأوراق المالية الحكومية، والتي ذهبت عائداتها إلى شركة "فوري أسوشييتس" Forry Associates، وهي شركة يسيطر عليها شقيقه رجا سلامة.

وقد نفى الأخوان سلامة تحويل الأموال العامة أو غسلها ونفيا ارتكاب أي مخالفات. وقال سلامة في مقابلة الأربعاء: "لم تذهب أي أموال من البنك المركزي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى (شركة) فوري".

وفي إطار تحقيقها، استدعت السلطة القضائية الفرنسية شقيق سلامة رجا ومساعدة الحاكم ماريان حويك، ولم يرد محامي الحويك على طلب "رويترز" للتعليق. لكن سلامة سبق أن قال لرويترز إن محاميه قدموا طعوناً قانونية على مذكرات التوقيف في فرنسا وألمانيا.

واتُهم سلامة وشقيقه رجاء والحويك في لبنان بغسل الأموال والاختلاس والإثراء غير المشروع في فبراير. لكن المنتقدين شككوا منذ فترة طويلة في مدى جدية متابعة القضية في لبنان، إذ يمكن للسياسيين التأثير على القضاء. فاستقلال القضاء مكرس في الدستور، ومع ذلك اشتكى حتى كبير قضاة لبنان من التداخلات العام الماضي.

حاكم "مصرف لبنان" رياض سلامة تنتهي ولايته اليوم

حظي بالاهتمام بصفته ساحراً «ماليا» تلطّخ إرثه بالانهيار المدمر للقطاع المصرفي اللبناني واتهامات بالفساد في الداخل وفي الخارج

●●●●

اتُهم سلامة وشقيقه رجاء ومساعدته ماريان حويك بغسل الأموال والاختلاس والإثراء غير المشروع في فبراير الماضي